معنى ذلك أن البنك يقوم بتقديم ما يستطيع تقديمه من خدمات مالية – من خلال موارده المتاحة – تمثل حلول للمشاكل المالية المتجددة والمتغيرة لعملائه المتوقعين.وهنا يحصل العميل على المنفعة المتمثلة في حل مشكلاته المالية، كما ينتفع البنك من خلال بالمقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه من عملائه، كما يحصل المجتمع كله بمنفعة من نشاط البنك متمثلة في تسهيل وتنشيط المعاملات المالية لأطراف المجتمع بما يعمل على تقدم ونمو الاقتصاد القومي والعالمي.وذلك المعنى هو الذي يحتوي بداخله على مفهوم البنك الشامل، فالبنك الشامل معناه أن يقوم البنك بتقديم أية حلول لمشاكل عملاءه المالية بشروط تحقيق الأرباح وتحقيق مصلحة المجتمع.ويحتوي ذلك المعنى بداخله أيضاً المفهوم الحديث للتسويق الذي يعني "مبادلة المنفعة مع مجموعات من العملاء المتوقعين في ظل تحقيق مصلحة المجتمع والموائمة مع البيئة المتغيرة باستمرار".

نشأة المصارف:

إن نشأة المصارف قد مرت بعدة مراحل يمكن إيجازها بما يلي[1]:

١- المرحلة الأولى: مرحلة التاجر:

إن توسع التجار وزيادة رأسمال لدى هؤلاء التجار إضافة لما يتمتعون به من سمعة طيبة، ويحفظون بثقة عالية في مجتمعاتهم آنذاك دفع الأفراد إلى إيداع أموالهم لدى هؤلاء التجار الذين كانوا يتقاضون عمولة معينة على إيداع المبالغ لديهم.لقد مارس هؤلاء التجار عملية قبول الودائع إضافة إلى قيامهم بعملية منح القروض لقاء فائدة.ثم تطورت أعمالهم وذلك بقيام هؤلاء التجار بإصدار حوالات تقبل لدى الغير وتدفع لصالح طرف ثالث على أساس الثقة والسمعة الجيدة والمركز المالي الذي يتمتع به التاجر مصدر هذه الحوالة (المسحوبة على اسمه).وتعتبر هذه الحوالات من أهم المصادر الأساسية التي استندت إليها الصكوك في الوقت الحاضر أي بمعنى آخر أن هذه الحوالات تطورت فيما بعد لتصبح نواة الصكوك ا لمعمول بها في الوقت الراهن.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة الصائغ:

إن دور الصائغ في تلك الفترة كان قريب جداً من دور المصارف في الوقت الحاضر، حيث كان الصائغ يقبل السبائك الذهبية والمسكوكات وذلك لخزنها لديه لفترات يتفق عليه الأطراف ذات العلاقة (المودع والمودع لديه).إن السبب الأساسي للاتجاه نحو الصياغ في تلك الفترة لأنهم كانوا يمتلكون الحماية الكافية ولديهم أمتن الخزائن المحكمة

(١) د. محمود جاسم الصميدعي – مرجع سبق ذكره – ص ٨٥.

الإقفال مما دفع الأثرياء بالأخص إلى إيداع ما لديهم من سبائك ومسكوكات وأموال وغيرها لدى هؤلاء الصياغ، بذلك فقد أصبحوا هؤلاء الصياغ يمثلون المخازن الرئيسية لهذه الثروة.في نفس الوقت فإن الصائغ يمارس أنشطة الاقتراض للآخرين وفق ضمانات معينة يقدمها المقترض وذلك باستخدام جزء محدد من المخزن المالي لديه، إن هذا الاقتراض كان لفترات قصيرة (اقتراض قصير الأجل) لقاء فائدة مما شجع الصائغ على قبول الودائع.كذلك فإن الثقة، الأمان وقلة المخاطرة شجع الأفراد على إيداع ما يمتلكونه من أموال لدى هؤلاء الصياغ وذلك للحفاظ على ثرواتهم، بالمقابل كان الصائغ يحصل على فائدة من الإيداع ومن الاقتراض وذلك باستخدام أموال الآخرين، إن هذا النشاط تطور بشكل تدريجي إلى أن أصبح بعد ذلك على شكل مصارف تتعامل مع الأفراد أو المنشآت المختلفة.

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة ظهور المصارف:

بعد ازدياد نشاط الصياغ الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الثروات، بدأ هذا النشاط يتطور حيث شكل بداية إنشاء المصارف من قبل بعض هؤلاء الصياغ، حيث قام قسم منهم بالاشتراك والتعاون فيما بينهم وتحويل أنشطتهم إلى مؤسسات مصرفية حيث كان يقتصر نشاط هذه المصارف في بداية الأمر على قبول الإيداع والاقتراض لقاء فائدة وكان أساس التعامل في ذلك الوقت هو الذهب والفضة مما جعل عملية تحصيل الفوائد أو منح القروض عملية غير ميسرة وتكنفها الكثير من الصعوبات.مما دفع المسئولون في تلك المصارف إلى التفكير بالوسائل التي يمكن أن تسهل انسياب أعمالها فقامت بإصدار أوراق البنكنوت والتي مكنت عامة الأفراد من استخدامها، بذلك أصحبت أنشطة المصرف وخاصة الإقراض يتم بأوراق البنكنوت.أما الوقت الحاضر فقد حلت محلها الودائع المصرفية محل أوراق البنكنوت هذه.

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة إصدار الأوراق المالية والنظام المصرفي الحديث:

إن المصارف التجارية لا تقوم في الوقت الحاضر وفي كافة الدول بإصدار الأوراق البنكنوت وإنما هذا النشاط أصبح مقتصراً على البنوك المركزية، إلا أن نشاط المصارف قد تطورت واتسعت لتصبح على ما هي عليه الآن كما سيتم الإشارة إليه لاحقاً، ولكن لابد من الإشارة إلى أن إصدار الأوراق النقدية أثر على نشاط المصارف على النحو التالي:

- نسبة الاحتياطي:

إن المصارف أصبحت ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي لديها مقابل الودائع الموجودة فيها.

- تتقيد الائتمان:

إن تتقيد وديعة دائنة في حساب المقترض والذي يلزم المصرف بالاحتفاظ مقابلها بنسبة من النقود الموجودة كاحتياطي فإن ذلك يعني تحويل الائتمان إلى نقود وهذا يسمى بتتقيد الائتمان.ويعرف الائتمان بمثل مقدار التسهيلات القصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال العامل الجارية ولفترة زمنية لا تزيد على السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد والشركات بسبب ذلك الاستخدام وبما أن المصارف هي الجهة التي تمنح التسهيلات فلقد أطلق عليه بالائتمان المصرفي.

أهمية البنوك:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير و ذلك كما يلي[1]:

١- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.

٢- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

٣- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

٤- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

٥- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

٦- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، و عائد مختلف، و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.

٧- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

أهداف البنوك:

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة

---

(١) أ. يوسف كمال محمد – فقه الاقتصاد النقدي – دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٤٦- ١٤٧.